

اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران

أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا

تشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي في ايران وتلعب الصادرات دوراً كبيراً في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي فإن هذه الصادرات تسهم في رسم معالم الاقتصاد الإيراني وتترك اثاراً واضحة في النمو الاقتصادي لهذا البلد. وبغية تسليط الضوء على دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران كان لابد لنا من التطرق الى الفقرات الآتية:

السمات العامة للاقتصاد الإيراني :

تبلغ مساحة ايران (١,٦٣٦) مليون كم^٢. وتجاور ايران (١٥) بلداً تشاركها في المياه او الحدود (١). فيما يصل عدد سكان ايران الى (٦٩,٢) مليون نسمة حسب تقديرات عام ١٩٩٩ بمعدل نمو قدره ٣% خلال المدة ١٩٧٥-١٩٩٨ ، ويتوزع السكان بواقع ٦١,١% في المدن ، ٣٨,٩٨% في الريف عام ١٩٩٩ (٢). اما حجم قوة العمل في ايران فيناهز الـ (٢٠) مليون شخص عام ١٩٩٩ ، بمعدل نمو قدره ٢,٤% خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ (٣). تعد ايران احد اغنى دول العالم بالنفط الخام والغاز الطبيعي ، اذ يوجد فيها نحو (٨٩,٧) مليار برميل كأحتياطي مؤكد يشكل نحو (٨,٧%) من الاحتياطي العالمي للنفط الخام ، في حين تحتضن ايران نحو ١٣,٩% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم . فيما يبلغ انتاج النفط الخام فيها زهاء ٣,٥٠١ مليون ب/ي عام ٢٠٠١ تشكل نحو ٥,٢% من انتاج العالم من النفط الخام (٤).

وتعاني ايران من اختلال بين في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . اذ تتدنى مساهمة الصناعة التحويلية الى نحو ١٤,٥% من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٦ مقابل ارتفاع مساهمة الأنشطة الاولية الزراعة والنفط الى حوالي (٢١%) و (١٦%) على التوالي وعند استبعاد قطاعي التوزيع والخدمات نجد ان هذه النسب



ترتفع في قطاع الزراعة الى (٣٦%) وفي قطاع النفط (٢٨%) من الناتج السلعي في العام ذاته^(٥). وقد صاحب بروز القطاع النفطي في ايران ارتفاع النصيب النسبي لقطاعي التوزيع والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في ايران الى حوالي ٤٣% عام ١٩٩٦. وهي نسبة مرتفعة لاتتسجم وصورة الاداء الاقتصادي في ايران، ولم يكن بالامكان بلوغها لولا ارتفاع العائدات النفطية ودور التجارة الخارجية في تسهيل عمل هذه الانشطة غير المنتجة.

وعلى الرغم من ان ايران تمتلك قطاع زراعي كبير نسبياً يستوعب نحو (٣٢%) من اجمالي قوة العمل عام ١٩٩٧ ويساهم في تلبية نحو (٧٠%) من الاحتياجات الغذائية للسكان فان ايران تستورد من الغذاء بقيمة (٢,٨٠٢) مليار دولار في عام ١٩٩٨^(٦). وعلى الرغم من ان قطاع الزراعة يتقدم على قطاع النفط في مساهمته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي الا ان جل النشاط الاقتصادي في ايران يعتمد على النفط وهي سلعة تصديرية. كما ان حركة الانشطة الاخرى ومستقبلها مثل الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد يرتبط بما يوفره القطاع النفطي من مستلزمات العمل من خلال الاستيرادات.

هيكل الصادرات الايرانية:

تعد الصادرات القناة الرئيسية لالغاء او تقليل حالة تخلف الدخل القومي عن الانفاق القومي في اطار الحسابات القومية ويتم ذلك من خلال دور الصادرات النفطية التي تشكل غطاءً للاستيرادات الايرانية المتزايدة، حيث ان معادلة توازن الدخل مع الانفاق تضحى غير متوازنة اذا ما اسقطنا مساهمة الصادرات النفطية. ويمكن التعرف على دور الصادرات وهيكلها من خلال توصيف مبسط لبعض المؤشرات.

- ارتفع قيمة الصادرات السلعية الايرانية من (٧,١٠٩) مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى (١٣,٣٢٨) مليار دولار في عام ١٩٨٥ وبمعدل نموي قدره (٢٢,١%) سنوياً، واستمرت بالارتفاع لتصل الى (١٩,٣٠٥) مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي قدره (١٠,٧%) خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٠، ثم تلى ذلك انخفاض في قيمة الصادرات الايرانية الى (١٨,٣٦٠) مليار دولار في عام ١٩٩٥ وسجلت بالتالي معدل نمو سالب مقداره (٠,٦%) خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ ثم انخفضت قيمة الصادرات



الاجمالية في ايران الى (١٧,٣٧٥) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (٢%) خلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٩^(٧) ويعزى سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية . وهذا يؤكد ارتباط الصادرات السلعية الايرانية بطبيعة السوق الدولية واتجاهات الطلب على النفط الخام في الخارج ولاتبرزه عوامل محلية تقع ضمن نشاط البلد الانتاجي للقطاعات غير النفطية .

- ان تتبع مؤشر التركيز السلعي للصادرات يوضح بجلاء الدور المهيمن لصادرات النفط الخام في اجمالي الصادرات الايرانية ، حيث شكلت الصادرات النفطية مانسبته (٩٠,٢%) في عام ١٩٨٧ و (٨٣,١%) في عام ١٩٩٧^(٨) . وهذا يعني بأن الصادرات الايرانية لا زالت وحيدة الجانب تعتمد اساساً على النفط الخام . ان صفة الاختلال في الهيكل السلعي للصادرات الايرانية لا ينأتى فقط من اعتمادها على سلعة اولية واحدة (النفط) وانما ايضاً من ارتفاع نسبة هذه الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في ايران حيث بلغت (٢١%) عام ١٩٨٧ ارتفعت الى (٢٦%) عام ١٩٩٧ كما يلاحظ من الجدول (١) . وعلى النقيض من ذلك تماماً نجد ان الاقتصادات المتقدمة تتميز اضافة الى تنوع هيكل صادراتها بأنها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من نواتجها المحلية الاجمالي حيث لا تتعدى الى (٥%) في الولايات المتحدة و (٧%) في فرنسا^(٩) .

والفرق بين الاثنين يكمن في ان الناتج في الدول الصناعية المتقدمة موجه بالاساس للسوق الداخلية الذي يستوعب الجزء الاعظم مما يقلل اعتمادها على الخارج ، في حين تدل النسبة المرتفعة في ايران على توجهاتها نحو الخارج بسبب عدم اكتمال بنائها الاقتصادي وضعف التشابك بين فروع هذا البناء .

- بالنسبة لمؤشر التركيز الاقليمي للصادرات الايرانية نجد ان نحو (٦٢,٦%) في المتوسط للمدة ١٩٨٥-١٩٩٨ من الصادرات تتجه نحو الدول الصناعية المتقدمة وبالذات دول الاتحاد الاوربي واليابان^(١٠) ، في الوقت الذي تذهب فيه النسبة المتبقية من الصادرات الايرانية الى باقي اقطار العالم ولاسيما الاقطار النامية . ان تركيز الصادرات الايرانية نحو اسواق خارجية محددة يؤشر مظهراً آخر من مظاهر الاختلال في هيكل الصادرات الايرانية

لأن هذا يجعل حركة التصدير ونسب التبادل محكومة بقرارات السوق في الاقطار المستوردة بسبب التبادل غير المتكافئ بين الدول الصناعية والدول النامية لأنها تتضمن عناصر استغلال ناجمة من تدهور نسب التبادل بينهما .

- من المؤشرات الايجابية لدور الصادرات في الاقتصاد الإيراني هو ارتفاع معدل تغطية الصادرات للاسترادات ، حيث نجد ان هذا المعدل يبلغ كمتوسط للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) ما نسبته (١١٠,٩%)^(١١) وهي نسب عالية تدل على ايجابية الميزان التجاري . غير ان الحال يتغير تماماً في حالة استبعاد مساهمة الصادرات النفطية حيث لا يصل معدل تغطية الصادرات غير النفطية للاستيرادات الى اكثر من (١٧,٩%) كمتوسط للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧)^(١٢) .

- واذا ما اخذنا مؤشر نصيب الفرد الإيراني من الصادرات نجد انها قد تكدت من ٦٩٧ دولاراً في عام ١٩٧٦^(١٣) الى ٢٨٤ دولاراً كمتوسط للمدة (١٩٨٧-١٠٩٧)^(١٤) . ويعزى ذلك الى سببين احدهما يتمثل في انخفاض عوائد الصادرات النفطية التي تشكل العصب الاساس للصادرات الإيرانية والاخر يكمن في ارتفاع عدد السكان في ايران الى نحو الضعف بين هاتين المنبتين .

ان الاكتفاء بالمؤشرات السابقة يقودنا الى استنتاج مؤداه ان الصادرات تعاني هي الاخرى من خلل في تركيبها ناجم عن الخلل المتأصل في هيكل الاقتصاد الإيراني .

جدول (١)

تطور بعض المؤشرات الخاصة بالصادرات الايرانية

خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧

١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٧	
٢٦,٠	٢٧,١	٣٥,٠	٢١,٠	الصادرات / GDP (%)
٢١,٠	٢٢,١	٢٢,٠	١٩,٠	الصادرات النفطية / GDP (%)
٨٣,١	٨١,٥	٩٢,٠	٩٠,٢	الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات (%)
١٢٩,٧	١٣٢,٠	٩٥,٠	٨٦,٩	نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات (%)
٢١,٩	٣٤,٧	٧,٠	٨,٠	نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للاستيرادات
٢٨٤	٢٩٤	٣٤٤	٢١٤	نصيب الفرد الايراني من الصادرات (دولار)

المصادر:

- (1)- OPEC, Annual, statistical Bulletin 1995 (Vienna, OPEC, 1995) P. 5.6
 (2)- UNCTAD, Hand Book of Statistics 2000 (New York, U.N, 2000) P. 7.



جدول (٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات الإيرانية خلال المدة ١٩٨٥-١٩٩٨

١٩٩٨	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
٥٣,٣	٦٥,٩	٧١,٠	٦٠,٠	الدول الصناعية
٣٠,٨	٤٠,٥	٤١,٠	٢٧,٢	المجموعة الاقتصادية الأوروبية EU
٣١,٢	٤١,٣	٤٨,٧	٢٧,٤	مجموع الدول الأوروبية
٠,٨	٤,٦	١,٦	٥,٨	الولايات المتحدة وكندا
١٦,٧	١٥,١	٢٠,٧	١٦,٧	اليابان
٤,٦	٤,٨	-	٠,١	أقطار أخرى
٠,٨	٢,٠	٢,٧	٧,٤	شرق أوروبا
٤١,١	٣٢,١	١٧,٦	٢٢,٥	الدول النامية
٦,١	٥,٠	١,٠	٠,٧	الأوبك
١,١	١,٥	٤,٤	١,٤	أمريكا اللاتينية
١,٥	١,٤	-	١,٣	أفريقيا
٩,٦	٩,٣	٣,١	١٣,٨	شرق آسيا
٢٣,٨	١٥,٩	٩,١	١٤,٤	بقية آسيا

المصدر: UNCATAD, Hand book of statistics, 2000, (New york, U.N.,2000)P.P.107,124



معدلات النمو الاقتصادي في إيران :

يتجسد النمو الاقتصادي في دولة معينة بالزيادة المحققة في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة زمنية طويلة نسبياً . حققت إيران معدل نمو اقتصادي بلغ ٣,٢% خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ بسبب المعدل المرتفع لنمو قطاع الخدمات الذي وصل الى ٥,٨% بشكل لا يتلائم مع اداء القطاعات السلعية المنتجة غير النفطية . كما ان المعدل يرتبط بارتفاع معدل نمو القيمة المضافة في قطاع النفط والذي ناهز ال (٣,٧%) خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ وكذلك قطاع الزراعة الذي نما بمعدل ٣,٨% خلال المدة ذاتها^(١٥) . ولا يبدو معدل النمو الاقتصادي في إيران مرتفعاً اذ ان معدل نمو السكان في إيران كبيراً جداً ويصل الى ٣,١% كما ان سعر صرف العملة الايرانية (الريال) قد تراجع كثيراً ومن ٤٤٠٠ ريال مقابل الدولار عام ١٩٩٤ الى ٧٣٠٠ عام ١٩٩٧ وقد انعكس ذلك على تدهور متوسط نصيب الفرد الايراني من الناتج المحلي الاجمالي حيث تراجع من ٥٢٥٨ دولار عام ١٩٨٧ الى ٢٤٦٦ دولار عام ١٩٩٧^(١٦) .

الدراسة القياسية لآثر الصادرات في النمو الاقتصادي في إيران .

جرت العادة في استخدام معادلة الانحدار الخطي في قياس اثر الصادرات في النمو الاقتصادي ، نظراً لوجود علاقة ارتباط قوية بين الصادرات الاجمالية والصادرات النفطية كل على حدة من جهة والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى ، اذ يستخدم الناتج المحلي الاجمالي في قياس النمو الاقتصادي من خلال معدلات النمو التي يحققها من جراء التغير في قيم الصادرات . وسيتم توضيح الاثر القياسي للصادرات في النمو الاقتصادي في إيران من خلال معادلتين تعبر الاولى عن العلاقة بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (x1) الذي يشير الى اجمالي الصادرات فيما تعبر الثانية عن العلاقة بين المتغير التابع (GDP) والمتغير المستقل (x2) الذي يشير الى الصادرات النفطية في إيران .

The Regression Equation is : (1)

$$GDP = 27.6 + 1.96X1$$

$$t_a = 3.28$$

$$t_b = 3.98$$

$$R^2 = 69.8$$

$$R^2 = 73.8$$

$$F = 15.87$$



جدول (٣)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في ايران

خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧

السنة	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٧	١,٢
١٩٨٨	٨,٧-
١٩٨٩	٣,٣
١٩٩٠	١١,٧
١٩٩١	١١,٤
١٩٩٢	٥,٧
١٩٩٣	١,٦
١٩٩٤	٠,٧
١٩٩٥	٤,٢
١٩٩٦	٥,٩
١٩٩٧	٢,١-

المصدر: United Nations, Statistical Year Book 1997 (New York)

,U.N,(1999)P.172.



جدول (٤)

تطور الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الاجمالية والنفطية في ايران

(مليار دولار)

خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	قيمة الصادرات الاجمالية (X1)	قيمة الصادرات النفطية (X2)
١٩٨٧	٥١,٠٤٣	١١,٠٩٠	١٠,٠٠٠
١٩٨٨	٤٦,٦١٢	١٠,٢٤٢	٩,٢١٠
١٩٨٩	٤٨,١٥٨	١٣,٦٠٠	١٠,٨٠٩
١٩٩٠	٥٢,٨١٠	١٨,٨٠٠	١٧,٣٠٠
١٩٩١	٥٩,٩٦٩	١٦,٧٣٢	١٥,٢٨٠
١٩٩٢	٦٢,٤٠٣	١٦,٨٦٨	١٥,٧٠٠
١٩٩٣	٦٤,٤٠٣	١٨,٤٤٠	١٤,٢٤١
١٩٩٤	٦٨,٤١٢	١٦,٣١٩	١٥,٠٦٨
١٩٩٥	٦٧,٦١٢	١٨,٣٤٦	١٤,٩٤٤
١٩٩٦	٧١,٦٣٢	٢٢,٣١٩	١٩,١٤١
١٩٩٧	٧٠,١٢٦	١٨,٣٨١	١٥,٢٧٦

(1)- United Nations, Statistical Year Book 1997 (New York, U.N., 1999) P.172. المصاير:

(2)- OPEC, Annual, tatistical Bulletin 1995 (Vinna, OPEC, 1995) P.6

(3)- UNCATAD, Hand Book Statistics, 2000, (New York, U.N., 2000) p.6



تشير نتائج التقدير الى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) واجمالي الصادرات الايرانية (X1) كما تشير الاشارة الجبرية لمعلمة المتغير المستقل (X1) ، فاذا زادت الصادرات الاجمالية بنسبة ١٠٠% فإن هذا سيفضي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٩٦% وبعد النموذج مقبولاً احصائياً من خلال جودة الاختبارات . اما القوة التفسيرية للنموذج (R^2) فهي ٧٣,٨% وهذا يعني ان الصادرات استطاعت ان تفسر نحو ٧٤% من تغيرات الناتج المحلي الاجمالي او النمو الاقتصادي في ايران خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ وبعد التعديل انخفض معامل التحديد الكلي (R^2) الى ٦٩,٨% أي خفض من المغالاة في التقدير الاول وهو مقبول الى ما تساهم به الصادرات الاجمالية في النمو الاقتصادي .

The Regression Equation is: (2)

$$GDP=28.3 + 2.25X2$$

$$t_a = 2.99$$

$$t_b = 3.47$$

$$F=12.05$$

$$R^2=67.3$$

$$R^2=62.5$$

تشير نتائج التقدير الى وجود ارتباط عال بين المتغيرين التابع والمستقل أي بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والصادرات النفطية في ايران (X2) اذ يبلغ معامل الارتباط نحو ٦٧,٣% أي ان الصادرات النفطية في ايران تساهم بنحو ثلثي النمو الاقتصادي في ايران وبعد التعديل انخفض هذا المعامل قليلاً الى ٦٢,٥% وهو مقبول قياساً الى المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية الايرانية في النمو الاقتصادي . وفي هذه الحالة ايضاً تكون العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات النفطية الايرانية فاذا زادت قيمة الصادرات النفطية بنسبة ١٠٠% سيزداد الناتج المحلي الاجمالي بنسبته ٢٢٥% .

تأسيساً على ماسبق يمكن القول بأن الصادرات الإيرانية الاجمالية وبالذات الصادرات النفطية تتحكم بنسبة مهمة من النمو الاقتصادي الذي حققته ايران خلال مدة البحث (١٩٨٧-١٩٩٧) . والمعروف عن الصادرات النفطية في معظم دول الاوبك انها ترتبط بمتغيرين اثنين : القدرات الانتاجية للبلد ومستوى اسعار النفط الخام في السوق العالمية غير ان هذا الحال لاينطبق على ايران التي لاتمتلك حالياً اية قدرات انتاجية فائضة في صناعة استخراج النفط فيها فهي تنتج منذ عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٢ بما يتراوح ما بين ٣,٥٠٠-٣,٧٠٠ مليون ب/ي^(١٧) . وهذا الواقع يرتبط بمجموعة من القيود التي تحد من قدرة ايران على زيادة طاقتها الانتاجية وبالتالي التصديرية من النفط الخام لعل ابرزها يكمن فيما يلي :

١- قدم معظم المنشآت النفطية في ايران والتي تعود الى المدة ١٩٣٠-١٩٤٠ ، وهذا يتطلب منها استثماراً سنوياً مقدارة ملياراً دولار لتحديث صناعتها النفطية وبالذات منشآت انتاج النفط في جنوب غرب ايران التي تنتج نحو ٣,٣ مليون ب/ي^(١٨) وهذا الاستثمارات تسمح فقط بالمحافظة على القدرة الانتاجية لايران وهذا ما يفسر انفتاح النفط الايراني امام الشركات الاجنبية فقد كانت هناك حاجة ماسة الى الاستثمارات والتقنيات الاجنبية الحديثة .

٢- الضغط والاجهاد الكبيرين اللذين تتعرضان لهما حقول النفط الرئيسة في ايران ، حيث تشغل الحقول النفطية البرية بشكل خاص بأكثر من طاقتها القابلة للاستمرار لكي تحافظ ايران على حصتها الانتاجية المقررة ضمن منظمة الاوبك من جهة ولان معظم انتاج النفط الايراني يتركز حالياً في جنوب غرب ايران التي تنتج اكثر من ٨٣% من انتاج النفط الخام في ايران من جهة اخرى . ويؤدي تشغيل الحقول النفطية الايرانية على هذا النحو الى الحاق الضرر بضغط المكامن ومن ثم اغلاق بعض هذه الحقول من اجل اصلاحها . كما انه ادى الى انخفاض انتاجية الآبار بتسبة ٢١% خلال المدة ١٩٧٤-١٩٩٨^(١٩) .

٣- التركيب الجيولوجي للحقول النفطية الايرانية، والذي يسمح بدخول المياه الى الآبار النفطية وما يحدثه ذلك من تراجع في ضغط المكامن وبالتالي خفض الانتاج فيها . وهذا يتطلب انشاء معامل لنزع الماء والملح عن النفط والى وسائل لرفع الماء اصطناعياً بسبب تعقيدات حقولها البرية وضرورة بناء انظمة متطورة لحقن الغاز في كل حقل بمفرده وبسبب ذلك يمثل

التراجع الطبيعي للإنتاج الإيراني من النفط الخام نسبة قدرها ٦% سنوياً فيما تبلغ الاستثمارات اللازمة للتعويض عن التراجع الطبيعي للنفط الخام فيها نحو ٢,٧٧٥ مليار دولار سنوياً^(٢٠).

٤- العقوبات الأمريكية من خلال (قانون داماتو) الذي ينص على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع النفط الإيراني بما يزيد عن (٢٠) مليون دولار كان لها بعض الأثر ولكنها لم تستطع أن تحول دون شركات النفط غير الأمريكية من الدخول في استثمارات في صناعة النفط الإيرانية . ان غياب شركات النفط الأمريكية ، كان له أثر ملحوظ على اتفاقيات إعادة الشراء مع إيران Buy Back^(٢١).

كل هذه العوامل أفضت إلى محدودية القدرة الإنتاجية الإيرانية في قطاع النفط مما جعل هذا المتغير يعد ثابتاً في المدى القصير والمتوسط وهذا يعني بجلاء أن حجم أو مستوى عائدات إيران من النفط الخام قد اضحى مرتبطاً بمتغير واحد وهو أسعار النفط وهو متغير خارجي تحدده السوق العالمية ومرتبطة بدرجة كبيرة بمستوى الطلب في الدول المستهلكة للنفط وبسياسة منظمة الأوبك التي تتحكم بجانب مهم من المعروض النفطي في السوق العالمية . وإذا كانت الصادرات الإيرانية ومعظمها نفطية مسؤولة عن الجانب الأكبر من النمو الاقتصادي في إيران وان الصادرات الإيرانية تعتمد على مستوى أسعار النفط بشكل رئيس ، فهذا يقودنا إلى القول بأن أسعار النفط الخام (وهي متغير خارجي) هي التي تتحكم بالنمو الاقتصادي في إيران ، وبالتالي فإن تذبذب أسعار النفط سيفضي إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي ، هذا ما حصل بالضبط في إيران .

- ان هذا الواقع يثير إلى عجز نمط التنمية النفطية الإيرانية في تحقيق تنوع لمصادر الدخل وعدم توجهه منذ البداية نحو بناء قدرات إنتاجية-بشرية ومادية ومؤسسية- تنمي تدريجياً قاعدة اقتصادية بديلة عن النفط . ويبدو ان اعتبارات التنمية الاقتصادية لم تحظ بالاهتمام الكافي في إيران ، وانها قد ضيعت فرصاً ثمينة أتاحت لها من أجل بدء عملية التنمية المستدامة بل ان نمط التنمية النفطية قد أدى إلى انحراف التغيرات المصاحبة لعصر النفط في إيران عن نسق التنمية الاقتصادية باعتبارها تزايداً حقيقياً غير منقطع لإنتاجية الفرد تعبيراً عن تغيرات هيكلية في بنى الترخلف بأشكالها كافة .

الهوامش:

- (1)-United Nation Development Programme,Human Development Report 1999 (New York ,Oxford University press ,1999)p.198.
- (٢) - برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ نيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ٢٠٠١ ص ١٥٥ .
- (3)- The World Bank, World Development Report 2000/ 2001 (Washington ,The World Bank,2001)p.278.
- (٤) - الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ (ابو ظبي ، دار الفجر ، ٢٠٠١) ص ٣١٩-٣٢١ .
- (5)- United Nation ,Statistical Year Book 1998(New York,U,N,1'999)p.178
- (6)- FAO,Year Book ,Trade Commerce 1998, Roma, 1999,p.10
- (7)-UNCATAD , Hand Book of Statistics 2000, (New York,U,n,2000) p.6-18
- (٨)- انظر جدول (١) .
- (9)- United Nation Development Programme ,Op,Cit.P.178.
- (10)- احتسبت بالاعتماد على جدول (٢)
- (١١)- احتسبت بالاعتماد على جدول (١) .
- (١٢)- احتسبت بالاعتماد على جدول (١) .
- (13)- OPEC ,Annual Statistical Bulletin 1988 , Astria P
- (١٤) - احتسبت بالاعتماد على جدول (١) .
- (١٥) - احتسبت بالاعتماد على جدول (٣) .
- (16) -- the world Bank OP. Cit,P.294
- (17)- United Nations,Statistical Year Book 1997(New York,U.N,1998)P.172
- (١٨) - جريدة الوفاق الايرانية،السنة الخامسة ، العدد ١٢٦١ ، ١٨/١٢/٢٠٠١ .
- (١٩) - عالم المال والنفط ، العدد ١٥ ، ١١/١/١٩٩٣ ، ص ٣ .

(٢٠) - جان فرانسوا ، بناوراما ، ٢٠٠٠ ، النفط والتعاون العربي ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٤ .

(٢١) - محمد علي حلاوي ، صناعة البترول والغاز في جمهورية إيران الإسلامية ، أخبار النفط والصناعة ، ابوظبي ، العدد ٤٥٤ ، السنة ٣١ ، آذار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

(٢٢) - The World Bank, World Development Report 2000/2001 (Washington, The World Bank, 2001) p. 278.

(٢٣) - الإحصاءات العامة لجامعة البحرين - البحرين الاقتصادية العربية - العدد ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٠١ .

(٢٤) - United Nation, Statistical Year Book 1998 New York, U.N., 1999, p. 178.

(٢٥) - FAO, Year Book, Trade Commerce 1998, Roma, 1999, p. 10.

(٢٦) - UNCTAD, Hand Book of Statistics 2000, (New York, U.N., 2000) p. 6-18.

(٢٧) - (١) - (٨) -

(٢٨) - United Nation Development Programme, Op.Cit.P. 178.

(٢٩) - (١) - (١٠) -

(٣٠) - (١) - (١١) -

(٣١) - (١) - (١٢) -

(٣٢) - OPEC, Annual Statistical Bulletin 1988, Astria P.

(٣٣) - (١) - (١٤) -

(٣٤) - (٢) - (١٥) -

(٣٥) - the world Bank Op. Cit.P. 294.

(٣٦) - United Nations, Statistical Year Book 1997 (New York, U.N., 1998) p. 172.

(٣٧) - (١) - (١٦) -

(٣٨) - (١) - (١٧) -